توصيات الملتقى:

بعدما تقدم من مداخلات وما تلاها منتعقيبات ومناقشات جادة من قبل المشاركين، تم تقديم جملة من التوصيات من شأنها بناء أنظمة احترازية ومحاسبية أكثر شمولا وتكاملا في الجزائر، ومنها:

1- ضرورة مواصلة الإصلاحات البنكية وتعميقها لمواكبة المستجدات والتطورات الاحترازية التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى الدولي، مع ضرورة التقييم المستمر لفاعلية هذه الاصلاحات على الصلابة المالية للقطاع البنكي في الجزائر، والنظر في مدى كفاءتها وفعاليتها في التخفيف من حدة المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الجزائرية؛

2- ضرورة تكيف قطاع التأمين الجزائري مع التطورات الدولية والمستجدات الحاصلة في مجال القواعد الاحترازية، من خلال استحداث هيئات الإشراف والرقابة لأنظمة وسياسات رقابية متطورة، تحقق التوزان بين منح الحرية لشركات التأمين بإدارة أنشطتها من جهة، والحد من تعاظم المخاطر التي قد تؤثر على ملاءتها المالية من جهة أخرى؛

3- توعية إدارة شركات التأمين والبنوك بضرورة الأخذ بعين الاعتبار مختلف المخاطر التي يمكن أن تؤثر أداءها المالي، مع العمل على إيجاد طرق وتقنيات تسمح بدراسة وتسيير هذه المخاطر، بما يتلاءم مع تطورات القواعد الاحترازية؛

4- ضرورة تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية لعمل شركات التأمين والبنوك المقدمة لخدمات ومنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية ضمن إطار واضح، خصوصا فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية التي تم اعتمادها من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، من أجل مواكبة النمو القياسي للقطاع المالي في العالم الإسلامي؛

5- تطوير وترقية الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة في كل وحدات الجهاز المصرفي، بغرض استقطاب المزيد من الموارد المالية، ومنه زيادة حجم السيولة لدى هذه الوحدات وإمكانية استخدام أساليب استثمارية إسلامية لتحقيق ربحية مقبولة مستقبلا خاصة في ظل طغيان الوازع الديني لدى أفراد المجتمع الجزائري؛

6- إعادة النظر في الممارسات الحالية لشركات التأمين والبنوك الجزائرية ذات الصلة بالإفصاح والشفافية، المساءلة والانضباط كمدخل ضروري لتطوير نظم الرقابة بأبعادها المحاسبية والمالية، عن طريق الاسترشاد بالمعايير الدولية لتحقيق أفضل استخدام للموارد والعمل أكثر على تطوير السوق المالي الجزائري لتسهيل مواكبة التطورات الاحترازية والمحاسبية؛

7- ضرورة مراجعة القوانين التشريعية والتنظيمية وتحديث المعالجات المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي للتأمينات والبنوك، بما يتوافق مع التعديلات الجديدة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS 17 ; IFRS 9)؛

8- ضرورة تزويد قطاع التأمينات والبنوك بإطارات ذات تكوين عالي وكفاءات عالية، مع محاولة رفع وترقية مستويات مستخدميها بواسطة برامج تدريبية مستمرة، لتلبية متطلبات القطاع، بما يساهم في رفع الكفاءة وتحسين القدرة التنافسية؛

9- الدعوة إلى عقد ندوات ولقاءات بين مختلف الهيئات المهنية ومدراء شركات التأمين والبنوك، والسعي لدعم وتعزيز التعاون مع مختلف المنظمات الدولية ذات الصلة بالمجال الاحترازي، قصد زيادة المعرفة وتنمية الفكر الإداري حول آخر المستجدات المتعلقة بهذا المجال، وما تستند إليه من مبادئ وأسس لتحسين ورفع كفاءة الأداء المالي؛

10- تعظيم استفادة شركات التأمين والبنوكمن مزايا التكامل بين المعايير الاحترازية والمحاسبية، في تحسين مصداقية وعدالة التقارير المالية والأداء المالي ككل،والاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال، للوصول إلى حل عملي لتطوير قطاع التأمينات والبنوكفي الجزائر.